من الصحافة الإيرانية

خاص



كسر الحصار البحري الأميركي اختبار للإرادة في هرمز

رأى الكاتب الإيراني «بوريا زندي» أن تحرك أربع عشرة ناقلة نفط في محيط جزيرة خارك، إلى جانب تقارير عن توجه ثلاث ناقلات أخرى نحو الشرق وبحر عمان، يمثل خطوة استراتيجية لكسر الحصار البحري الأميركي وإثبات أن طهران لن ترهن صادراتها النفطية بإرادة واشنطن، مشيرًا إلى أن هذه المواجهة تتجاوز مسألة تصدير النفط لتتحول إلى اختبار حقيقي للإرادة السياسية والعسكرية.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «ستاره صبح»، يوم الاثنين ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أن تحرك السفن الحاملة للنفط أثار رد فعل أميركيًا لم يقتصر على التحذير السياسي، إذ أعلنت القيادة المركزية الأميركية الارهابية «سنتكوم» أن السفن التي تتسلم شحنات من ناقلات مرتبطة بالموانئ الإيرانية، حتى في المياه الدولية، قد تخضع لإجراءات الحصار، بما يشمل إيقافها وتفتيشها أو تحويل مسارها أو مصادرتها وإعادتها إلى نقطة الانطلاق. وتابع الكاتب: أن الاستراتيجية الأميركية الرامية إلى مواجهة خطوة كسر الحصار ستؤدي إلى تصاعد التوتر في معادلات مضيق هرمز، مؤكدًا أن إيران تتحرك في إطار إجراءات مضادة للحصار لتحقيق أهدافها ومصالحها، ولن تترك التهديدات الأميركية دون رد. ولفت زندي إلى إعلان إيران أن أي اعتداء أميركي على الناقلات الإيرانية قد يضع البنى التحتية النفطية لدول المنطقة، في دائرة الاستهداف، وهو ما من شأنه توسيع الأزمة من مواجهة ثنائية إلى أزمة طاقة إقليمية شاملة تدفع التوتر في هرمز إلى نقطة الغليان.

وأوضح أن أخطر السيناريوهات يتمثل في وقوع احتكاك عسكري مع إحدى الناقلات الإيرانية، الأمر الذي قد يقود إلى رد إيراني مباشر على منشآت الطاقة الإقليمية واتساع رقعة الحرب. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن إيران تسعى لإثبات أنها غير قابلة للحصار، فيما تحاول الولايات المتحدة رفع الكلفة الاقتصادية لصمودها، محذرًا من أن أي خطأ في الحسابات داخل هذه المواجهة عالية المخاطر ستكون له تداعيات تتجاوز بكثير مصير بضع ناقلات نفط.

كسر الحصار وإعلان الانتصار الإيراني

رأى الخبير الإيراني في شؤون الشرق الأوسط «جعفر قنادباشي» أن مناقشة أبعاد كسر الحصار، رغم نفي الوكالات المعتبرة للأنباء المتضاربة حول تحرك ناقلات النفط الإيرانية نحو الصين، تمثل قضية محورية في صياغة الاستراتيجيات والتكتيكات المستقبلية، معتبرًا أن أي خطة أو سيناريو ينقل العمليات من موقع الدفاع إلى المبادرة والهجوم يسهم في دعم صناع القرار عبر ما تطرحه الصحافة والرأي العام من مقترحات غير مباشرة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان ملي»، يوم الاثنين ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أن الولايات المتحدة تعيش في المرحلة الراهنة حالة من الانفعال الحقيقي وغياب القرار، فيما يواجه الكيان الصهيوني، رغم تطرف نتنياهو، عقبات كبيرة وترددًا واسعًا يحول دون إقدامه على أي مغامرة عسكرية جديدة، مقابل اقتدار عسكري إيراني متصاعد وجاهزية كاملة ومعلنة لخوض أي مواجهة. ولفت قنادباشي إلى أن المواقف والاعترافات الدولية تبرز حجم القدرات والطاقات التي راكمتها إيران، في وقت يترقب فيه العالم نفط الخليج الفارسي لحظة بلحظة، مشيرًا إلى إقرار وزير الخارجية التركي بأن الاقتصاد العالمي بات مرهونًا بالقرارات الإيرانية وما ستتخذه طهران من خطوات.

وأوضح أن الانفعال الأميركي ينبع من إدراك واشنطن عجزها العسكري عن فرض مطالبها، ويقينها بأن أي عمل عسكري سيرتدّ بنتائج عكسية ويزيد من إغلاق مضيق هرمز واستمرار انسداده، مضيفًا أنه حتى مع افتراض توجيه ضربات قاسية، فإن ذلك لن يفتح المضيق، بل سيتجعل الردود الإيرانية وضعه أكثر تعقيدًا وتُثقل كلفة إعادة فتحه، مما يمنح إيران فرصة استراتيجية لاستثمار ارتباك خصومها وإطلاق تحرك جديد.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن معادلات المواجهة المعروفة لا تحصر حسم النتيجة النهائية بالطرف المهاجم، بل تمنح الطرف المعتدى عليه الذي بلغ مرحلة الانتصار حق إعلانه، مشددًا على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تنتظر من واشنطن، الغارقة في انفعالها، أن تقر بهزيمتها أو تعترف بالانتصار الإيراني، فطهران هي مَن يعلن انتصاره.

واشنطن في حصار كلفة الحرب على إيران

اعتبرت الكاتبة الإيرانية «سعيده زماني» أن الحرب الأميركية والحصار البحري ضد إيران تحولا إلى عبء مالي وعسكري ثقيل يرتدّ على واشنطن، ويفاقم الضغوط على الميزانية العامة في ظل أزمة اقتصادية متصاعدة، مما جعل تمويل هذه الحرب محور خلاف حاد بين الإدارة الأميركية والكونغرس.

وأضافت الكاتبة، في مقال لها في صحيفة «جوان»، يوم الاثنين ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أن فاتورة الحرب الاستنزافية بلغت نحو ٥٠ مليار دولار حتى السادس عشر من تشرين الأول/أكتوبر، بزيادة تفوق ٢٥ بالمئة عن التقديرات السابقة، موضحة أن تقديرات البنتاغون تشير إلى الحاجة لنحو ٢٩ مليار دولار لتعويض الذخائر المستهلكة، وأكثر من ٦ مليارات دولار لاستبدال المعدات والمنظومات المفقودة، دون احتساب كامل كلفة إصلاح القواعد الأميركية المتضررة في المنطقة.

وتابعت الكاتبة: أن الحصار البحري المفروض على إيران يكلف واشنطن وحدها مليار دولار شهريًا، مشيرة إلى اعتراف القائم بأعمال وزير البحرية الأميركية بأن هذا الحصار يكبد البحرية نحو ٣٢ مليون دولار يوميًا، فيما تجاوزت الكلفة التشغيلية للانتشار البحري الأميركي في المنطقة ٧/١ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٦.

ولفتت زماني إلى أن تداعيات الحصار امتدت إلى التجارة العالمية والاقتصاد الأميركي، حيث قفزت أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب للسفن العابرة لمضيق هرمز إلى ما بين ٧/٥ و ١٠ بالمئة، ما رفع تكاليف الشحن وأسعار السلع وزاد من الضغوط التضخمية داخل الولايات المتحدة. وأوضحت أن هذه الأعباء تتزامن مع بلوغ الدين العام الأميركي ٤٠/٢ تريليون دولار وعجز سنوي يناهز تريليوني دولار، إلى جانب تراجع إقبال المستثمرين الأجانب على شراء سندات الخزانة الأميركية بأكثر من ٤٠ بالمئة، وخفض الصين حيازتها إلى أدنى مستوى منذ عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يرفع كلفة الاقتراض على واشنطن. واختتمت الكاتبة بالإشارة إلى أن هذه الضغوط دفعت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين إلى إعداد مشروع قرار يربط اتفاق الميزانية لتفادي إغلاق الحكومة بوقف تمويل العمليات الهجومية ضد إيران، ما لم يحصل دونالد ترامب على تفويض رسمي من الكونغرس.

بكين وموسكو ترفضان الانخراط في سياسة الضغوط القصوى الأمريكية..

قمة شنجن وغياب إيران؛ هل تعكس الخلافات الدولية أم عجز إدارة ترامب؟

الوفاق/ اختُتمت القمة الثلاثية التي جمعت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والصيني شي جين بينغ، والروسي فلاديمير بوتين، الخميس الماضي (١٩ نوفمبر) في مدينة شنجن الصينية؛ وهي قمة كانت إيران قد طُرحت قبل انعقادها باعتبارها أحد الموضوعات الرئيسية على جدول أعمالها؛ لكن البيان الختامي لم يذكر اسم إيران ولو مرة واحدة. ولا يعكس هذا الغياب عدم أهمية طهران، بل يمثل مؤشراً واضحاً على عمق الخلافات بين واشنطن وبكين وموسكو بشأن حل الملف الإيراني، وعجز ترامب عن تحويل المحادثات الثلاثية إلى مسار عملي لإنهاء الحرب.

إيران كانت على جدول الأعمال؛ لكنها غابت عن البيان

أعلن ترامب مراراً، قبل انعقاد القمة، أن إيران مدرجة على جدول أعمال المحادثات الثلاثية. وقال في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز» في شنجن: «سنتحدّث عن إيران. نحن في وضع جيد جداً حيال إيران؛ لكننا سنتحدث قليلاً عن إيران».

وكان ترامب قد صرح، في وقت سابق، بأنه يعتزم مناقشة قضايا إيران وأوكرانيا والحدّ من الأسلحة النووية مع شي وبوتين. كما ذكرت وكالة «رويترز» أن القمة الثلاثية «كان من الممكن أن تتطرق أيضاً إلى الحرب في إيران وأوكرانيا».

مع ذلك، فإن البيان الختامي الذي صدر تحت عنوان «بيان نحو السلام»، لم يتضمن أي إشارة إلى إيران أو الحرب ضد إيران أو مضيق هرمز، بل لم يتطرق حتى إلى الحرب في أوكرانيا. وكتبت وكالة «رويترز» أن البيان «لم يشر إلى حرب روسيا في أوكرانيا ولا إلى الصراع الأمريكي مع إيران». كما أكدت شبكة «يورونيوز» أن البيان «لم يتضمن أي إشارة صريحة إلى أوكرانيا أو إيران أو كوريا الشمالية أو غيرها من القضايا».

وجاء هذا الغياب في وقت كان ترامب قد قدّم فيه إيران بوصفها أحد المحاور الرئيسية للمفاوضات. وذكرت شبكة «سي إن إن»، في تحليل لها، أن ترامب أراد التحدث مع شي وبوتين بشأن الحرب في إيران وأوكرانيا، نظراً إلى العلاقات الوثيقة التي تربط البلدين بطهران؛ غير أنه وفقاً لتقييم هذه الوسيلة الإعلامية، فإن اجتماعاً تغيب عنه إيران وأوكرانيا لا يمتلك سوى قدرة محدودة على تحقيق السلام.

الاجتماع الثنائي بين ترامب وشي؛ تكرار للمواقف لا انفراجة

قبل انعقاد القمة الثلاثية، أجرى ترامب وشي محادثات بشأن إيران خلال اجتماع ثنائي؛ لكن النتيجة لم تتجاوز تكرار المواقف السابقة. وقال ترامب في مستهل اجتماعه مع شي: «كل من الولايات المتحدة والصين لديهما مصلحة في استمرار تدفق الطاقة عبر مضيق هرمز دون عوائق، ومنع إيران من امتلاك سلاح نووي». تُظهر هذه العبارة ظاهرياً وجود نقطة مشتركة؛ لكنها عملياً لا تقدم أي جديد. فقد تحدّث ترامب وشي عن «إبقاء مضيق هرمز مفتوحاً» و«منع إيران من امتلاك سلاح نووي»؛ لكن لم يُعلَن عن أي آلية أو التزام أو خريطة طريق محددة. ويعكس هذا التكرار محدودية دبلوماسية ترامب، الذي أراد وضع الملف الإيراني على طاولة المفاوضات مع قوتين عالميتين كبيرتين؛ لكنه لم يتمكن حتى خلال اجتماعه الثنائي مع شي من اتخاذ خطوة عملية واحدة تتجاوز الشعارات العامة.

فرصة ضائعة: التعاون مع الصين وروسيا للخروج من المأزق

كان من الممكن أن تشكل قمة شنجن فرصة للولايات المتحدة للاستفادة من إمكانات الصين وروسيا للخروج من مأزق الحرب ضد إيران. فالبلدان يتمتعان بعلاقات وثيقة مع طهران، وكان بإمكانهما أداء دور مؤثر في أي مفاوضات؛ لكن ترامب، بدلاً من الاستفادة من هذه الإمكانات، أصرّ على مواقفه العدائية والتصادمية، وقال قبل القمة: «لسنا بحاجة إلى أي مساعدة. لقد هزمنا القوات البحرية والجوية والدفاعات الجوية الإيرانية». كما أعلن أنه لا يحتاج إلى مساعدة بكين وموسكو لإنهاء الحرب ضد إيران. وكان هذا الموقف، عشية انعقاد القمة الثلاثية، يحمل رسالة واضحة إلى بكين وموسكو مفادها أن واشنطن ليست مستعدة لربط الملف الإيراني بآلية ثلاثية أو وساطة مشتركة. فقد أراد ترامب إظهار أن الولايات المتحدة تتفاوض من موقع قوة، وأنها ستجبر طهران على تقديم تنازلات من خلال الضغط العسكري والحصار البحري والتكاليف الاقتصادية، بدلاً من القبول بدور الصين وروسيا وسيطتين أو طرفين معنيين بالملف الإيراني.

تباين المواقف؛ من «الضغط» إلى «المصالح المشتركة»

لم تقتصر الفجوة بين مواقف الأطراف الثلاثة بشأن إيران على نبرة الخطاب، بل شملت تعريف المشكلة والأدوات اللازمة لحلها. فقد نظر ترامب إلى إيران باعتبارها قضية ينبغي حلها من خلال مواصلة الضغط وإبرام «صفقة» من موقع التفوق، في حين لم تكن الصين وروسيا مستعدتين لإقحام نفسيهما، عبر بيان رسمي، في سياسة الضغط العسكري والاقتصادي التي تنتهجها واشنطن.

وقال ترامب، في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز» في شنجن: «إنهم يريدون إبرام صفقة؛ لكنني أريد صفقة تدوم طويلاً... بطريقة أو بأخرى، سنتوصل إلى نتيجة». كما شدد على ضرورة قبول طهران باتفاق يستمر إلى ما بعد ولاية رئيس أمريكي واحد، ويحول دون تمكن إيران من إعادة بناء قدراتها العسكرية والنووية.

في المقابل، أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ، في تصريحاته الرسمية عقب القمة، أهمية «الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون القائم على الربح المتبادل والحوار»، وقال: إن الدول الثلاث ينبغي أن «تشجع أطراف النزاع على الحوار». وكان من الممكن أن تشير هذه العبارات إلى إيران؛ لكنها جاءت غامضة وغير مباشرة عن قصد، لأن بكين لم تكن ترغب في إقحام نفسها رسمياً في ملف حساس مثل الحرب ضد إيران.

كما أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في البيان المشترك، أهمية «السلام العالمي» و«الاستقرار الاستراتيجي»؛ لكنه لم يشر إلى إيران. وكان المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، قد صرح قبل القمة، قائلاً: «لا يمكن فرض أي اتفاق يتم التوصل إليه خلال هذه القمة على دول أخرى». وحملت هذه العبارة أيضاً رسالة واضحة بشأن إيران، مفادها أن موسكو لم تكن تريد اتخاذ موقف ضد طهران في إطار بيان ثلاثي.

الصين؛ المصالح الاقتصادية لا الضغوط السياسية

تُعدّ الصين أكبر مشترٍ للنفط الإيراني، و«الشريان الاقتصادي» لطهران، وأكبر ثغرة في حملة العقوبات التي تقودها واشنطن؛ ولذلك لم يكن بإمكان بكين دعم سياسة الضغوط القصوى الأمريكية ضد إيران في بيان رسمي.

وقال ترامب خلال اجتماعه الثنائي مع شي: «كل من الولايات المتحدة والصين لديهما مصلحة في استمرار تدفق الطاقة عبر مضيق هرمز دون عوائق، ومنع إيران من امتلاك سلاح نووي». وأظهرت هذه العبارة أن بكين مستعدة للتوافق بشأن «إبقاء مضيق هرمز مفتوحاً» و«منع إيران من امتلاك سلاح نووي»؛ لكنها ليست مستعدة للتوافق بشأن أدوات الضغط أو تقييد العلاقات الاقتصادية مع طهران.

وذكرت شبكة «سي إن بي سي» أن الصين قد ترغب في إنهاء الحرب بسبب الأضرار التي تلحق بإمداداتها من الطاقة نتيجة الوضع في مضيق هرمز؛ لكن ذلك يختلف عن دعم الضغوط الأمريكية. وبعبارة أخرى، فإن بكين تسعى إلى استقرار إمدادات الطاقة، وليس إلى المشاركة في ممارسة الضغوط على طهران.

روسيا؛ المصالح الاستراتيجية لا الوساطة

لم تكن لدى روسيا، بوصفها حليفاً استراتيجياً لإيران، دوافع لممارسة الضغط على طهران في إطار اتفاق ثلاثي، ولا سيما أن أي ضغط على إيران يمكن أن يحسّن أيضاً موقع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في مواجهة موسكو، ويعرّض مصالحها في المنطقة للخطر.

وذكرت شبكة «سي إن بي سي» أن روسيا قد تسعى إلى الحصول على تنازلات في الحرب الأوكرانية، وهو أمر ليست الولايات المتحدة والصين مستعدتين لتقديمه؛ وينطبق المنطق نفسه على الملف الإيراني. ونتيجة لذلك، يبدو أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مستعد للمشاركة في الصور الجماعية والبيانات العامة؛ لكنه ليس مستعداً لتقديم التزام محدد بشأن إنهاء الحرب أو تقييد البرنامج النووي الإيراني. وبعد القمة، عاد ترامب إلى توجيه اتهاماته السابقة ضد طهران، بدلاً من الاستفادة من الإمكانات الدبلوماسية، وقال في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز»: «لست مستعجلاً لاتخاذ قرار بشأن إيران. سنرى ما سيحدث بعد بداية العام». وفي الوقت نفسه، استأنف مسؤولون أمريكيون وبعض وسائل الإعلام توجيه الاتهامات إلى إيران بشأن استخدام أسلحة كيميائية.

تبدو هذه العبارة ظاهرياً مؤشراً على التريث والحفاظ على الوضع القائم؛ لكنها عملياً تحمل رسالة واضحة إلى طهران مفادها أن الخيار العسكري لا يزال مطروحاً على الطاولة، وأن ترامب لا يريد استبعاده. فقد كان يواصل دراسة خيار شن هجوم جديد على إيران بالتزامن مع انعقاد قمة شنجن. ولذلك، لم تكن القمة محطة لإنهاء الأزمة الإيرانية، بل جزءاً من عملية اتخاذ القرار لدى ترامب بشأن خطوته التالية.

لم تكن لدى روسيا، بوصفها حليفاً استراتيجياً لإيران، دوافع لممارسة الضغط على طهران في إطار اتفاق ثلاثي، ولا سيما أن أي ضغط على إيران يمكن أن يحسّن أيضاً موقع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في مواجهة موسكو

طهران تثق بموسكو وبكين

وصفت طهران روسيا والصين قبل القمة بأنهما «شريكان استراتيجيان»، كما أكدت عقب القمة أهمية «الأمن الإقليمي دون تدخل خارجي». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، قبل القمة: إن إيران على «اتصال وثيق» مع روسيا والصين، وتعتبرهما «شريكين استراتيجيين» يعرفان مواقف طهران جيداً. كما وصف بقائي تصريحات ترامب بشأن مزاعم امتلاك إيران أسلحة بيولوجية أو كيميائية بأنها «لا أساس لها من الصحة» و«ذريعة للحرب».

وذكرت وكالة «شينخوا»، في تقريرها الرئيسي، أن القادة الثلاثة ناقشوا «الأزمة الأوكرانية، ومنع الانتشار النووي، والأوضاع في غرب آسيا وشبه الجزيرة الكورية». ولم يرد ذكر مباشر لاسم إيران في تقرير وسيلة الإعلام الرسمية لجمهورية الصين الشعبية، وهو ما يشير إلى أن الصين تتعامل مع الملف الإقليمي في إطاره الأوسع المتعلق بغرب آسيا، وليس باعتباره قضية إيرانية فحسب.

كذلك، لم تشر وكالة «تاس» الروسية، في تقريرها الرئيسي، عن القمة إلى اسم إيران، واكتفت بذكرها في تقرير منفصل نقلاً عن ترامب.

وأظهرت قمة شنجن أن إيران كانت موضوعاً للمفاوضات، وفي الوقت نفسه ملفاً لم تتمكن القوى الثلاث من التوصل إلى إجماع بشأنه. ولا يعكس غياب هذا الإجماع عدم أهمية طهران، بل يكشف عمق الخلافات بين واشنطن وبكين وموسكو حول سبل حل الملف الإيراني.

أظهرت قمة شنجن أن إيران كانت موضوعاً للمفاوضات، وفي الوقت نفسه ملفاً لم تتمكن القوى الثلاث من التوصل إلى إجماع بشأنه. ولا يعكس غياب هذا الإجماع عدم أهمية طهران، بل يكشف عمق الخلافات بين واشنطن وبكين وموسكو حول سبل حل الملف الإيراني

